ندوة المقدمات البنيوية لإعادة البناء الهيكلي تبدأ اليوم بصنعاء

الصوفي لـ« الثورة »: إعادة البناء الهيكلي يشكل المدخل الأساسي في احداث الاصلاحات الإدارية والاقتصادية

الثورة/ عبدالملك الشرعبي/..

تبدأ اليوم بصنعاء فعاليات الندوة الخاصة بالمقدمات البنيوية لإعادة البناء الهيكلي والاستراتيجي التي تنظمها وزارة الخدمة المدنية والتأمينات بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية بمشاركة عدد من كبار القادة الإداريين في الأجهزة الحكومية المختارة ضمن المرحلة الأولى من إعادة البناء الهيكلي والاستراتيجي، واللجان المختصة في مجلسي النواب والشورى وممثلين عن القطاع الخاص والبيوت التجارية بالإضافة إلى عدد من الأكاديميين والباحثين والمهتمين..

الأخ حمود خالد الصوفي وزير الخدمة المدنية والتأمينات أوضح أن الندوة ستبحث على مدى ثلاثة أيام عدداً من المواضيع المتعلقة بدور قيادة التغيير في تطويع المقدمات البنيوية لإنجاح إعادة البناء وتحديث التشريعات القانونية المنظمة للأجهزة الإدارية للدولة، وتطوير النظم الإدارية الحاكمة للوظيفة العامة وسياسة الأجور، بالإضافة إلى تحديث النظم المالية والمحاسبية كوسيلة لدعم البناء الهيكلي وسياسة إعداد الموازنات وآليات تنفيذها، واعداد التجهيز للموارد الشرية المنفذة لمخرجات إعادة البناء الهيكلي والتقنيات الداعمة لعملية التغيير في الخدمة المدنية..

مشيراً في تصريح لـ«الثورة» إلى أن الندوة تهدف إلى معرفة وتحليل العناصر العامة المؤثرة في اداء الأجهزة الحكومية والبحث في صيغ بديلة ومطورة تسهم في تهيئة أرضية ملائمة لأعمال إعادة البناء الهيكلي والاستراتيجي التي يجري الشروع في تنفيذها في عدد من الأجهزة الحكومية المختارة ضمن المرحلة الأولى من إعادة البناء والهيكلة.

وقال الأخ وزير الخدمة المدنية: إن إعاد البناء الهيكلي والاستراتيجي للأجهزة الإدارية في أي دولة يشكل مدخلاً أساسياً في احداث الاصلاحات الإدارية والمالية والاقتصادية مشيراً إلى أن الوزارة في إطار مشروع تحديث الخدمة المدنية قد أنجزت العديد من الفعاليات التمهيدية والإعدادية للبدء بتنفيذ عملية إعادة البناء والهيكلة.. منوهاً إلى أن التشخيص الدقيق للأوضاع القائمة والحكم على مدى توفر المتطلبات والظروف الكافية لإنجاح عملية الاصلاح مازالت تحتاج إلى أكثر من وقفة وخصوصاً فيما يتعلق بالمتطلبات والظروف التي تشكل مقدمات جوهرية لنجاح عملية إعادة البناء والهيكلة في الجهاز العام للدولة.

استقرار الدولار مقابل اليورو والفرنك السويسري

■..لندن (رويترز)

استقر الدولار على مستوى أقل من أعلى ما سجله منذ ثلاثة أسابيع مقابل اليورو الاوروبي والفرنك السويسري امس الجمعة بعد أن رفض مستثمرون المجازفة بمراهنات كبيرة قبل صدور بيانات النمو الامريكي وخطاب يلقيه الآن جرينسبان رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي.

كما انخفض الدولار الى أدنى مستوى منذ أسبوع مقابل الين الياباني الذي ارتفع بفضل تراجع أسعار النفط وارتفاع الاسهم اليابانية وتجاهل أنباء عن ارتفاع معدل البطالة في البلاد.

ويتوقع محللون أن تعدل السلطات الامريكية بيانات النمو في الربع الثاني بالخفض وكذلك انخفاضا جديدا في مؤشر معنويات المستهلكين الذي تصدره جامعة ميشيجان.

إلا أن السوق تتوقع أيضا أن يتمسك جرينسبان رئيس البنك المركزي بتفاؤله بشأن الاقتصاد عندما يتحدث .

كما استردت العملة الامريكية بعض خسائرها السابقة لتصل الى ١,٢٠٩١ دولار مقابل العملة الاوروبية الموحدة بارتفاع طفيف عن سعرها في أواخر المعاملات أمس الاول ليصبح الفاصل نحو نصف سنت بينها وبين أعلى سعر منذ ثلاثة أسابيع والذي سجله أمس الاول عند ١,٢٠٣٩ دولار.

واستقر الدولار مقابل العملة اليابانية على ١٠٩,٦٢ ين.

ومن المتوقع أن تظهر بيانات الناتج المحلي الاجمالي الامريكي التي تصدر نمو الاقتصاد بمعدل سنوي ٢,٨ في المئة في الربع الثاني من العام انخفاضا من التقديرات المبدئية التي ذكرت أن النمو بلغ ٣,٠ في المئة.

وكان النمو الاقتصادي في الربع الاول ٤,٥ في المئة سنويا. ومن المتوقع ان يظهر مؤشر معنويات المستثمرين لجامعة ميشيجان انخفاضا الى ٩٤ نقطة في الشهر الجاري من ٩٦,٧ نقطة في يوليو .

وارتفع معدل البطالة اليابانية المعدل موسميا إلى ٤,٩ بالمئة في يوليو من ٤,٦ بالمئة في يونيو أي أعلى من توقعات الاقتصاديين بأن يبلغ ٤,٦ بالمئة.

تراجعت الى أقل من ٤٠ دولاراً:

رئيس اوبك يأمل خفض أسعار النفط الى ٣٠ دولاراً للبرميل

■ تراجعت أسعار سلة خامات نفط أوبك الى أقل من أربعين دولاراً للبرميل ٠

وأعلنت منظمة البلدان المصدرة للبترول / أوبك / أمس أن سعر سلة خاماتها التي تضم سبعة أنواع رئيسية من النفط الذي تنتجه دول المنظمة انخفض بمقدار ١,٤٣ دولار عن أمس الاول٠

وأرجع محللون الانخفاض الى ٣٩,٠٢ دولار للبرميل الى تراجع التوتر في العراق بعد الاتفاق على أنهاء الصراع المسلح في مدينة النجف بجنوب البلاد ٠

واكد رئيس منظمة البلدان المصدرة للبترول /أوبك /بورنومو يوسجيانتورو أن الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط العالمية خلال الاسبوع الحالي غير كاف وأن المنظمة تسعى الى استمرار اتجاه الاسعار نحو التراجع حتى تصل الى أقل من ٣٠ دولاراً للبرميل٠

وقال يوسجيانتورو الذي يتولى في الوقت نفسه منصب وزير النفط الاندونيسي في تصريحات صحفية نشرت أمس ان أسعار النفط تتراجع لكننا نريدها أن تنخفض الى نحو ٣٠ دولاراً للبرميل٠٠٠ هذا سيكون كافيا بدرجة جيدة

٠ واوضح أن أوبك ستساعد في الوصول الى هذا السعر المستهدف من خلال الاستفادة من احتياطي طاقتها الانتاجية وتقرير أى زيادة محتملة في الانتاج خلال اجتماع وزراء المنظمة في فيينا في ١٤ سبتمبر المقبل٠

واستبعد يوسجيانتورو احتمال التحرك قبل موعد اجتماع وزراء المنظمة٠

كانت أسعار النفط قد واصلت تراجعها لليوم الخامس على التوالي في بورصة نيويورك للتعاقدات الاجلة نايمكس ليصل سعر البرميل تسليم أكتوبر المقبل ٤٣,١٠ دولار بانخفاض ٣٧ سنت وبنسبة ٠,٩ في المئة.. من جانبة قال وزير النفط الهندي ماني شانكر ايار امس الجمعة إن السيطرة على أسعار بيع منتجات النفط تحظى بأولوية حكومته.

وأبلغ الصحفيين "في وضع يرتفع فيه التضخم يتعين على الحكومة المسؤولة أن تولي الأولوية للسيطرة على الأسعار."

وبلغ معدل التضخم السنوي في الهند ٧,٩٦ بالمئة وهو أعلى مستوى له منذ ثلاثة أعوام ونصف العام في بداية هذا الشهر فيما يرجع أساسا لارتفاع تكاليف الطاقة.

وقال ايار إن الحكومة ترقب أسعار النفط العالمية وستتخذ الاجراءات المناسبة بناء على اتجاهات الأسعار. وأضاف "نرقب الوضع عن كثب. لا داعي للقلق."

وفي الأسبوع الماضي ارتفعت أسعار النفط الخام إلى مستوى قياسي بلغ ٤٩,٤٠ دولار للبرميل من الخام الامريكي ثم هبطت بنسبة ١٢ بالمئة هذا الأسبوع في عمليات بيع جنى خلالها المضاربون الأرباح بعد أن فشل السعر في الوصول إلى ٥٠ دولارا للبرميل.

ودفع ارتفاع أسعار النفط الهند لخفض الضرائب على منتجات النفط المكررة في وقت سابق هذا الشهر في محاولة للحد من التضخم.

اضطراب ثقة المستهلكين في الاقتصاد الألماني

■ نورمبرج/ ألمانيا/ د ب أ/

ذكرت مؤسسة (جي. إم. كي) الألمانية الخاصة لأبحاث السوق أمس الجمعة أن المستهلكين الألمان مازالوا مضطربين بشأن آفاق الاقتصاد الألماني.

وقالت المؤسسة التي تصدر تقريرا شهريا عن ثقة المستهلكين الألمان إن القلق يزداد في الشطر الشرقي للبلاد.

وشمل المسح الذي أجرته المؤسسة ألفي مستهلك وأشارت نتائجه إلى تفاؤل طفيف بالنسبة لآفاق الاقتصاد الألماني والبطالة ككل رغم خيبة أمل المستهلكين بشأن توقعات دخلهم المالي.

وأشار تقرير المؤسسة إلى تحسن بعض المؤشرات خلال أغسطس الحالي مقارنة بيوليو الماضي الذي تراجعت فيه كل المؤشرات.

ورغم ذلك تراجع المؤشر العام لثقة المستهلكين خلال أغسطس إلى نقطتين مقابل ثلاثة نقاط الشهر الماضي.

وأضافت المؤسسة أن النقطة المضيئة في نتائج مسح الشهر الحالي هي ما ذكره المستهلكون من أنهم يستعدون لاستئناف الإقبال على الشراء مرة أخرى.

مجلة ناشيونال جيوجرافيك

وداعا.. للبترول الرخيص!

● أكدت مجلة ناشيونال جيوجرافيك في عددها الصادر في يونيو ٢٠٠٤ م إن زمن البترول الرخيص قد انتهي وهذا يعني أن جهود الدول الصناعية الكبرى لن تهدأ حتى يتم تدبير مصدر طاقة بديل ورخيص يريحها ويجنبها نار أسعار النفط التي اقتربت من ٥٠ دولارا للبرميل الواحد مما أحدث هزة كبيرة في ميزانيات تلك الدول وزلزالا لاقتصادها

ويحذر ' منتدي أمن الطاقة ' الذي تضم هيئته حكومات ومندوبين عن قطاعي الصناعة والمال من تصاعد الخطورة على مصادر النفط ويطالب باتخاذ تدابير عاجلة لخفض اعتماد العالم كليا على نفط الخليج وإيجاد مصادر طاقة بديلة متجددة كما يشير المنتدي للتهديدات التي تتعرض لها مصادر الطاقة منذ سنوات من جراء الإرهاب وحالة عدم الاستقرار في المنطقة التي خلفتها الحرب على العراق فضلا عن الفضائح المالية التي هزت بعض كبريات مؤسسات الطاقة مثل أنرون فضلاً عن تعزيز فعالية الاستخدامات المتاحة

ويطالب روبرت ماكفارلين رئيس اجتماعات المنتدى – الذي عمل في منصب مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريجان بضرورة تطوير الحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة

وفي نفس السياق يحذر السير كريسبين تيكل – أحد أبرز المفكرين البريطانيين في شئون البيئة من أنه في حال عدم تغيير البشر لطريقة تفكيرهم وسلوكهم فإنهم قد يواجهون الانقراض كغيرهم من الكائنات الاخرى على الأرض مشيرا الى انه في ظل وجود قدر محدود من البترول وارتفاع أسعاره يجعل التحول إلى مصادر بديلة للطاقة أمرا حيويا مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والكتل العضوية التي تستحق مزيدا من الدعم أكثر من ذي قبل ، واضاف المفكر البريطاني ' ان الرأي العام يمكن اقناعه بضرورة استخدام مصادر الطاقة في ظل غضب الشعب البريطاني من زيادة أسعار البترول وتجنب تكرار مظاهرات الوقود التي حدثت في عام ٢٠٠٠ م

ففي عصرنا الحالي لم يعد العمل من أجل مصادر بديلة للطاقة هدفا لحماة البيئة وحدهم بل اصبح ساحة للتنافس الدولي أيضا ولكن الاعتماد على مصادر الطاقة البديلة لن يتحقق بشكل فعال بدون توفير الأموال الاستثمارية الكافية في الوقت الذي ينفق ما يتراوح بين ٣٠٠ و ٤٢٠ مليار يورو سنويا في استثمارات قطاعات الطاقة التقليدية مثل الفحم والبترول الخام والغاز الطبيعي .

وكانت بداية الحديث على مستوي عالمي لزيادة استغلال مصادر الطاقة البديلة في مؤتمر ريو دي جانيرو أو ما عرف بقمة الأرض ولم يتعد آنذاك إعلان النوايا الحسنة غير الملزمة لتخفيف أعباء تلوث البيئة . الا ان المؤتمرات الدولية اللاحقة شهدت اعتراضات من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا واليابان ومجموعة الدول النفطية . أثناء قمة ' التنمية المستدامة ' في جوهانسبرج في جنوب أفريقيا عام ٢٠٠٢م لرفع إنتاج مصادر الطاقة البديلة إلى حدود ١٥ في المائة من الإنتاج العالمي حتى سنة ٢٠١٥ م ألا انه في المؤتمر نفسه تكونت مجموعة ما يسمى ائتلاف الدول الراغبة عقدت مؤتمرا في بون في يونيو من العام الحالي بمشاركة ١٥٠٠ شخص يمثلون أكثر من ٨٠ دولة وعددا كبيرا من المنظمات غير الحكومية ومن الشركات العالمية بدعوة المانية

وهو ما يشير إلى قيام تحالف دولي تتبناه معظم الدول الاوروبية والنامية أمام تحالف دولي غير مباشر بين الدول النفطية والولايات المتحدة الأمريكية

وقد قطعت ألمانيا – الدولة المضيفة – شوطا كبيرا في هذه الأثناء على صعيد استغلال مصادر الطاقة البديلة الامر الذي اسهم في وصول حزب الخضر إلى السلطة عام ١٩٩٨ وشمل ذلك مخطط الاستغناء عن الطاقة النووية وفق برنامج طويل الأمد واتخذت الحكومة الألمانية سلسلة من الإجراءات السياسية منها اعلان الرئيس جيرهارد شرودر التزام بلاده بالدعم المالي المكثف لتطوير استغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح على وجه الخصوص وبتقديم الدعم المالي لمشاريع الطاقة البديلة في الدول النامية

وقد بلغ انتشار الطاقة الشمسية في هذه الأثناء ما يغطي مساحة تزيد على ٤ ملايين متر مربع بينما بلغ عدد طواحين طاقة الرياح بضعة عشر آلاف وبلغ حجم طاقتها ١٢ ألف ميجاوات وتتطلع وزارة البيئة إلى زيادة استغلال الطاقة الحيوية والمائية أيضا إلا أن كل ذلك لم يبلغ حتى الآن سوي ٣٪ من استهلاك الطاقة أو ٦٪ من إنتاج التيار الكهربائي .

وتهدف المانيا من وراء ذلك توفير الطاقة بصورة أفضل في البلدان النامية والفقيرة من خلال الطاقة الشمسية والرياح وان تحتل مكان الصدارة في قطاع الطاقات البديلة بين الدول الصناعية حتى تكون لها الأولوية في تصدير المنشآت والخبرات التقنية إلى الدول النامية .

الغريب انه في الوقت الذي تضع فيه الإدارة الأمريكية العقبات لاثناء دول العالم عن الاتجاه نحو استخدام الطاقة البديلة تقوم بتطوير بدائل البترول لديها ويمنح الكونجرس اعفاءات ضريبية للمواطنين والشركات التي تشتري معدات الطاقة الشمسية الا انها في نفس الوقت تحاول مد عصر البترول اطول فترة ممكنه حتى يمكنها الانتهاء من تطوير طاقاتها البديلة وفقا لأحدث الإحصاءات التي ترصد الاستهلاك العالمي السنوي من النفط من ان عصر البترول سيزول خلال النصف الأول من هذا القرن مما دفع كثيرا من الدول العربية ودول العالم الى ان تسارع بتنمية موارد الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة الكتلة الحيوية وطاقة أمواج البحار والمحيطات وطاقة الحرارة الأرضية وطاقة الهيدروجين والطاقة النووية وغيرها ..

ونجد على النقيض الولايات المتحدة تتحرك للسيطرة السريعة على منابع النفط وتجارته عبر الاحتلال ومقاومة انتشار تطبيقات الطاقة البديلة وظهر ذلك واضحا عندما توقفت في عهد الرئيس بوش الابن عن دعم اتفاقية كيوتو (الموقعة في عام ١٩٩٧) التي تلزم ٣٨ دولة صناعية باتخاذ إجراءات لخفض انبعاث الغازات الأساسية الناتجة عن النشاطات الإنسانية وحرق الوقود التقليدي والتي ادت لظاهرة الاحتباس الحراري وارتفاع حرارة الأرض حيث تعتبر الولايات المتحدة مسئولة عن انبعاث ربع كمية غاز ثاني أكسيد الكربون من الكرة الأرضية وهو المصدر الرئيسي للتلوث بالرغم من توقيع إدارة كلينتون على الاتفاقية في عام ١٩٩٧ مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي واليابان .

ولم تتوقف الولايات المتحدة عند هذا الحد بل عارضت بشدة اقتراحا ينادي بزيادة الاعتماد على استخدام التكنولوجيات الأخري للطاقة لتصل إلى نسبة ١٥٪ من إجمالي صناعة توليد الطاقة في العالم بحلول عام ٢٠١٠م كما روجت الإدارة الأمريكية لنظريات وبحوث تنفي مسئولية المصادر التقليدية عن ظاهرة الاحتباس الحراري و ارتفاع درجة حرارة الأرض بل والتشكك في ذلك الأمر.